

الصحافة العالمية

فتارات من

نشرت مجلة Scientific American في عددها الثالث الصادر في شهر مارس 1990 دراسة هامة للأمين العام للجنة البيئة والتنمية العالمية السيد: Jim Macneil تحت عنوان: (استراتيجيات للتنمية اقتصادية مستدامة) نقطف منه هذا الجزء.

ادركت الحكومات ان الدمار الذي يقيق بالبيئة بمعدل ونطاق لم يعهده مطلقا من قبل، يضعف امكانات التنمية الاقتصادية، ويهدد في المصير بقاء سكان كوكب الارض .
فهل توجد طريقة مالتبية احتياجات وطموحات البليين الخمسة من سكان كوكب الارض اليوم، دون الاخلال بقدرة الثانية او العشرة بلايين المتوقع وجودهم عليه مستقبلا على تحقيق احتياجاتهم وطموحاتهم؟
في اعتقادي ان هذا السؤال كان هو السؤال الضمني الذي سعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الى الاجابة عنه عندما دعمت في عام 1983 الى انشاء لجنة خاصة مستقلة سميت فيما بعد لجنة البيئة والتنمية المالية . وضمت هذه اللجنة 23 عضو من 22 بلدا مختلفا، وروعي في تكوينها التوازن الاقليمي، وشملت كل مجموعة الدول القوية الرئيسة وشكلت البلدان النامية فيها اغلب كبيرة، وقد رأت اللجنة السيدة (د. هـ . برونند لاند) التي كانت آنذ زعيمة المعارضة في الترويج

منذ عام 1900 تضاعف عدد سكان الارض أكثر من ثلاث مرات، وازاد حجم الاقتصاد العالمي 20 مرة، ونما استهلاك الوقود الاحفوري 30 ضعفا وازاد حجم الانتاج الصناعي 50 ضعفا وتحققت اربعة اخماس هذه الزيادة منذ عام 1950 ونجم عن تنمية بهذا الحجم نشوء عالم تسوده حقائق جديدة، الا انها لم تنعكس حتى الآن على السلوك البشري او في الاقتصاد او السياسة او مؤسسات الحكم .

وتحققت نتيجة لهذه التنمية مكاسب مشيرة من اجل الرفاه البشري تتبنى دلائل المستقبل عن احتمالات تحقيق مكاسب اشد وقعا في النفس الآن كثيرا من العمليات الانمائية التي يعزى اليها تحقيق هذه المكاسب كانت ايضا سببا في تردي بيئة كوكب الارض واستنزاف موارده البيئة الاساسية بمعدل مخيف، سببا لزيادة مضطربا في عدد الفقراء والضعفاء وبعد عشر سنوات منذ انعقاد مؤتمر ستكهولم الشهير عام 1972 ليناقش موضوع البيئة البشرية

وهي الآن رئيسة وزراء هذا البلد وشغل (منصور خالد) ، وهو وزير سابق للخارجية في السودان ، منصب نائب رئيس اللجنة ، وقد غدت بحكم مناصبي أميناً عاماً للجنة ، وكنت مكلفاً بمسؤولية توجيه وإدارة قضية صارت بمثابة دراسة استقصائية لحالة العالم . وأجرت اللجنة عملية واسعة النطاق للتحليل والدرس والمناقشة فتعاقدنا على أعداد أبحاث وأنشأنا مجموعات متخصصة ودعونا شخصيات عالمية للاجتماع بنا ، وقمنا أيضاً بمالم نقوم به أية هيئة دولية من قبل : فقد نظمنا جلسات استماع عامة في كل منطقة من مناطق العالم ، من جاكترحتى موسكو ، ومن سان باولوحى اوسلو ، ومن هراري حتى أوتواوا ، والتقىنا بما يقرب من نحو ألف خبير وزعيم سياسي ومواطنين معنيين بالبيئة من القارات الخمس ، وحصلنا منهم على أدلة ، وفي سياق هذه العملية تسنى لنا أن نلم الماماً مباشراً بالتناقضات القائمة بين واقع البيئة والتنمية ، الفتداخلي لحماية وسداة في الحياة اليومية للناس والمجتمعات والصناعات كما أمكن لنا أن نلم بالحدود الاصطناعية التي ترسمها بينهما المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية والسياسية .

وفي أكتوبر / تشرين الأول 1987 بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف . عرضت اللجنة على الجمعية العامة تقريرها المعنون "مستقبلنا المشترك" وكانت اجابتها عن سؤال

الأمم المتحدة الضمني: "نعم" مثقلته بالشروط ، وأنه يمكن التوفيق بين الاحتياجات والطموحات العالية وتلك المتوقعة في المستقبل ، شريطة إجراء تغييرات جوهرية في الطريقة التي تديرها الدول الاقتصاد العالمي وعلى الرغم من أن هذه المقالة مستمدة أساساً من تقرير اللجنة لكنها تعبر أيضاً عن وجهة نظري الخاصة وعن الأحداث التي وقعت منذ عام 1987 ، والمعلومات التي توفرت منذ ذلك الوقت ، وخلال سنوات العمل الثلاث أبت اللجنة على الرجوع الى ما أدعوه "سؤال الاستدامة" وهو كما يلي: هل يمكن أن تتم عملية نمو عالمي مقياسه مبني على التخطيط لفترة الممتدة من عشر سنوات الى خمسين سنة مقبلة وعلى أساس يضمن له أسباب

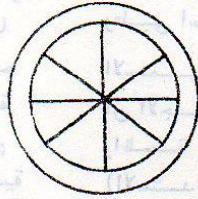
الاستمرارية اقتصادياً وبيئياً ؟ ان الأجابة عن هذا السؤال غير واضحة ، لان العقبات التي تواجه (الاستدامة) قابلية الاستمرار)

هي فهي الأساس عقبات اجتماعية ومؤسسية وسياسية ، فما زالت الحكومات والمنظمات الدولية كافة تتعامل مع الاستدامة الاقتصادية والاستدامة البيئية بوصفهما مسألتين منفصلتين وتضع مسؤوليتهما على كاهل وكالات مستقلة بعضها عن بعض مثل وزارات المالية وإدارات البيئة أمافي واقع الأمر فإن النظامين الاقتصادي والبيئي متلاحمان ، فتدفئة الكرة الأرضية هي نوع من أنواع التغذية من النظام البيئي

في العقود القليلة المقبلة هي تحقيق مزيد من النمو السريع، وثمة حاجة إلى زيادة النشاط الاقتصادي ما بين خمس وعشر مرات على مدى الخمسين سنة المقبلة للوفاء باحتياجات وطموحات سكان العالم المتزايدين، فضلاً على البدء بتخفيض مظاهر الفقر المنتشر على نطاق واسع وإذا لم يتسنى تخفيض هذا الفقر بشكل ملموس وعلى وجه السرعة، فسوف تتعذر بالفعل الوسيلة لوقف الانخفاض السريع في ارض كوكب الأرض من الموارد الأساسية الغابات والتربة الزراعية وأنواع الكائنات ومسايد الأسماك والمياه والمناخ.

البيئي للأرض إلى النظام الاقتصادي العالمي، ويصدق ذلك أيضاً بالنسبة لثقب الأوزون، والأمطار الحمضية في أوروبا وشرقي آسيا الشمالية وشمالية التربة في المروج، وإزالة الغابات، ونقص أنواع الكائنات في منطقة الأمازون، وكثير من الظواهر البيئية الأخرى.

لقد تجاوز عدد من المجتمعات والمناطق عتبات حرجية بالفعل، وفي حالة طبقة الأوزون الواقية والتغير المناخي ربما يكون العالم بأسره على وشك أن يفعل الشيء نفسه ومع ذلك تظل أكثر الضرورات إلحاحاً



قلب الاقتصاد

جاء على لسان رئيس اللجنة الأوروبية السيد Jacques Delors :

"إن إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي في أوروبا يشكل في الواقع قلب التكامل الاقتصادي وقلب التكامل السياسي"

نقلا عن يومية Independent

عدد 6 أكتوبر 1989